



رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أسترعي انتباهكم لخطورة التصريحات التي صدرت يوم الخميس الماضي الموافق ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عن وزير النفط العراقي عامر رشيد ونائبه فايز عبد الله شاهين التي ادعيا فيها بأن الكويت تقوم بدور تخريبي في الحقول النفطية القريبة من الحدود من خلال استنزاف المكامن النفطية العراقية، وهدد الوزير العراقي باتخاذ إجراءات للرد على الكويت.

إن هذه التصريحات وما تنطوي عليه من تهديد حقيقي لأمن واستقرار الكويت تأتي ضمن إطار سياسة النظام العراقي التي دأب على انتهاجها. كما تجسد حقيقة النوايا غير السلمية والعدوانية التي يكنها هذا النظام ضد الكويت وسعيه الدائم لخلق الأزمات وإشاعة أجواء التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. وتوضيحا للحقائق، نود التأكيد على ما يلي:

١ - إن الكويت ترفض بشدة المزاعم الأخيرة التي يتهم العراق فيها الكويت باستنزاف مكامن النفط العراقية من حقول الشمال، ونؤكد بأن هذه المزاعم ليس لها أي أساس من الصحة.

كما أن الكويت ترفض التهديدات العراقية المصاحبة لها، وتلفت نظر مجلس الأمن لدلالاتها الخطرة.

٢ - إن الآبار التي تنتج منها الكويت النفط في المنطقة الشمالية من حدودها هي تلك الآبار التي تقع في عمق الأراضي الكويتية وبالتالي هي ضمن السيادة الكويتية وفقا لترسيم الحدود الذي أقره مجلس الأمن بالقرار ٨٣٣.

٣ - إن ما يدعيه العراق من استنزاف كويتي لآبار حقول الرميطة هي مغالطة مفضوحة، حيث أن تلك الحقول تقع في عمق الأراضي العراقية وداخل حدودها ولا توجد في الكويت

منطقة تسمى منطقة الرميلة، كما أن الكويت لا علم لها بمكان النفط داخل الأراضي العراقية.

إن ما يبعث على القلق هو أن الأزمة التي يفتعلها حاليا النظام العراقي حول آبار النفط الحدودية هي ذات الأزمة التي افتلعتها في صيف عام ١٩٩٠ واتخذها مبررا لغزوه وعدوانه على الكويت. لذلك، ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والتصدي لهذه الاستفزازات والتهديدات العراقية واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص، القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وكذلك القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي يشير في إحدى فقراته إلى وأقتبس:

”عزم المجلس على منع العراق من اللجوء إلى التهديدات والتخويف ضد جيرانه والأمم المتحدة، ويطلبه ألا يستعمل مرة أخرى قواته العسكرية أو أية قوات أخرى بشكل عدواني أو استفزازي لتهديد جيرانه“.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع الرسالة على السادة أعضاء مجلس الأمن واعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبدالله أبو الحسن

المندوب الدائم